التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
2014 - 2015

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

كما نظم تجمع الشتات الفلسطيني في أوروبا مهرجاناً حاشداً في قاعة ورشة الحضارات بالعاصمة الألمانية برلين، إحياءً للذكرى الأربعين ليوم الأرض الخالد، بمشاركة رئيس لجنة المتابعة العربية العليا في الداخل محمد بركة[38].

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت مركز العودة الفلسطيني كعضو ذو صفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها في 2015/6/1. وحصل المركز على العضوية بعد قرابة خمسة أعوام أعاقت "إسرائيل" فيها الطلب وبثت ادعاءات ليس لها أساس من الصحة بأن المركز يدعم العنف و"الإرهاب". هذا، وقد حصل المركز على العضوية من خلال التصويت حيث صوتت 12 دولة لصالح الطلب فيما رفضت أمريكا و"إسرائيل" الطلب[39].

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يعيش الفلسطينيون في الضفة والقطاع أوضاعاً صعبة في ظلّ متغيرات محلية ودولية معقدة، تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة المعيشية اليومية، فهناك القيود والعقبات والحواجز والحصار والانقسام وإعاقة الإعمار مع بوادر ركود عالمي وعدم استقرار، نظراً للانخفاض الشديد في أسعار النفط وتداعياتها، والحروب والتغيرات التي تعصف بالمنطقة، وما ينبني عليها من تحالفات دولية عديدة وصراعات متشابكة ومتداخلة. وأمام هذه الأوضاع تتعدد وتتداخل السيناريوهات التي تواجه المسار الاقتصادي الفلسطيني، بحيث يتعذر البناء عليها أو التكيف معها، مما يستدعي انتهاج سياسات نوعية مرنة تتلاءم مع كل ما يطرأ من تطورات.

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يعدُّ هذا الناتج من المؤشرات واسعة الانتشار، التي يتم من خلالها قياس حصيلة النشاط الاقتصادي السنوي كتراكم للناتج المتحقق على مدار السنة، ومن ثم قياس حالات النمو والازدهار أو التراجع والتدهور الاقتصادي، وعليه فإن دقة هذا القياس تتطلب حسابه على أساس حقيقي.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يلاحظ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014، التي تميزت بتطورات وأوضاع استثنائية، وتحديداً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي ألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن، مع استمرار الحصار وتدمير الأنفاق الحدودية. ولذلك فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.18% مقارنة بنسبة نمو 6.3% و2.2% لسنتي 2012 و2013 على التوالي. ليكون هذا التراجع

هو الأول منذ 2006 بعد عامين من التباطؤ[40]، آخذاً في الحسبان فارق النمو بين الضفة والقطاع الذي يعكس التأثير المباشر على مجمل الناتج في مناطق السلطة الفلسطينية.

وعلى مستوى سنة 2015 فإن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى 7,721.7 مليون دولار وبمعدل نمو 3.5%. وكحصيلة ربعية متقلبة كان الربع الأول امتداداً للظروف الاستثنائية لسنة 2014، غير أن الأرباع الثلاثة التالية شهدت بداية ملحوظة لبرامج إعادة الإعمار مما مثل خطوة لتعافٍ حذر للاقتصاد الفلسطيني؛ خصوصاً أن أحداث الانتفاضة الجديدة امتدت آثارها إلى الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى من خسائر قدرها 1.3 مليار دولار منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015 وحتى كانون الثاني/ يناير 2016[41].

جدول 7/9: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[42]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	*2015
الناتج المحلي الإجمالي	6,122.3	6,882.3	7,314.8	7,477	7,463.4	7,721.7
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	8.1+	12.4+	6.3+	2.2+	0.18–	3.5+

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2004، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

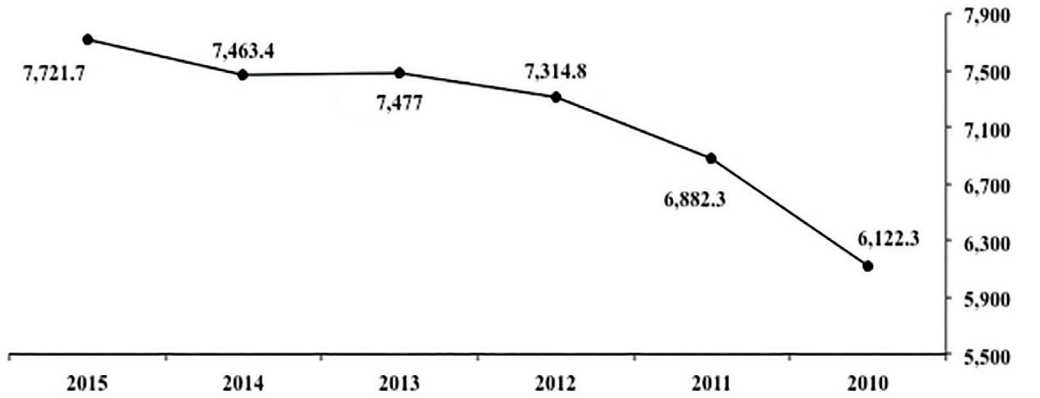

أما التوقعات لسنتي 2016–2017 فجرى تقديرها استناداً لخط الاتجاه العام لنمو السنوات 2010–2015 البالغ 3.4%؛ وهذا يتفق مع تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2016 المدعومة

بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك الخاص، ليرتفع إسهامه في الناتج المحلي إلى 92.3%[43]. ويتفق هذا أيضاً مع توقعات صندوق النقد الدولي باستمرار نمو الاقتصاد الفلسطيني بمستويات ضعيفة، تحوم حول 3.5% فقط على المدى المتوسط[44].

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2014 و2015، ففي القطاع انخفض بنسبة 15.1% سنة 2014 ثم عاد وارتفع بنسبة 6.8% سنة 2015، مقابل نمو إيجابي في الضفة قدره 5.3% و2.5% للسنتين المذكورتين على التوالي (انظر جدول 7/11).

أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني فكانت حصة الضفة عالية مقابل حصة منخفضة للقطاع (انظر جدول 7/10)، آخذين في الحسبان أعداد المواطنين، حيث يُشكل مواطنو الضفة 61% من مجموع مواطني الضفة والقطاع سنة 2015[45]؛ هذا بالإضافة إلى المساحة الواسعة للضفة مقارنة بالقطاع، وإجراءات الحصار الإسرائيلي المشددة على القطاع. مما يفسر استمرارية ارتفاع إسهام الضفة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع نظيره في القطاع.

جدول 7/10: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[46]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2010	4,609	75.3	1,513.3	24.7	**6,122.3**	**100**
2011	5,101.2	74.1	1,781.1	25.9	**6,882.3**	**100**
2012	5,409	73.9	1,905.8	26.1	**7,314.8**	**100**
2013	5,464.3	73.1	2,012.7	26.9	**7,477**	**100**
2014	5,754.3	77.1	1,709.1	22.9	**7,463.4**	**100**
***2015**	5,895.8	76.4	1,825.9	23.6	**7,721.7**	**100**

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

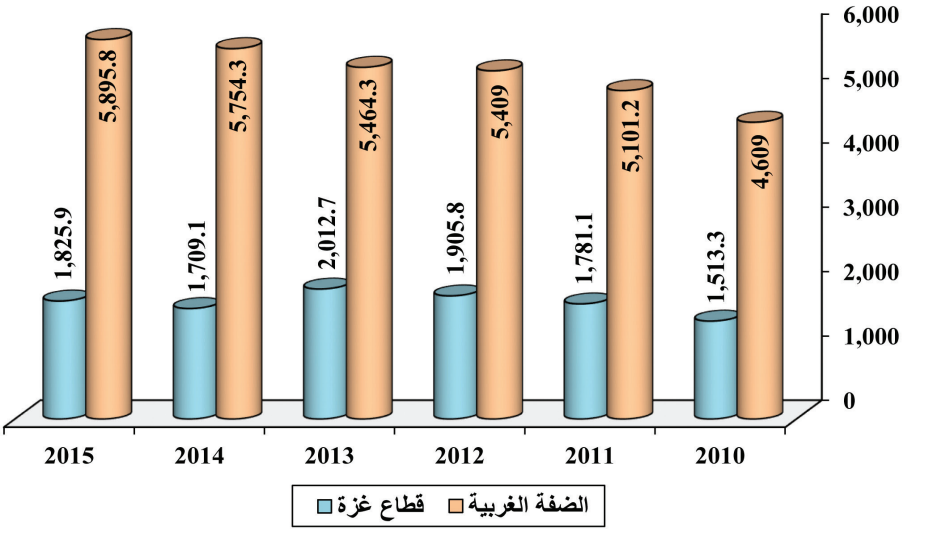

جدول 7/11: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[47]

السنة		2010	2011	2012	2013	2014	*2015
الضفة الغربية	القيمة	4,609	5,101.2	5,409	5,464.3	5,754.3	5,895.8
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7+	10.7+	6+	1+	5.3+	2.5+
قطاع غزة	القيمة	1,513.3	1,781.1	1,905.8	2,012.7	1,709.1	1,825.9
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	11.4+	17.7+	7+	5.6+	15.1–	6.8+

* تقديرات أولية.

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 305.675 مليارات دولار سنة 2014، كما بلغ 296.068 مليار دولار سنة 2015، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 23 ضعفاً (2,335%) سنة 2015. وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 7/12: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[48]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2010	8,913.1	234,698	3.8
2011	10,465.4	261,764	4
2012	11,279.4	259,614	4.3
2013	12,476	292,416	4.3
2014	12,715.6	305,675	4.3
2015	*12,677.4	296,068	4.3

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

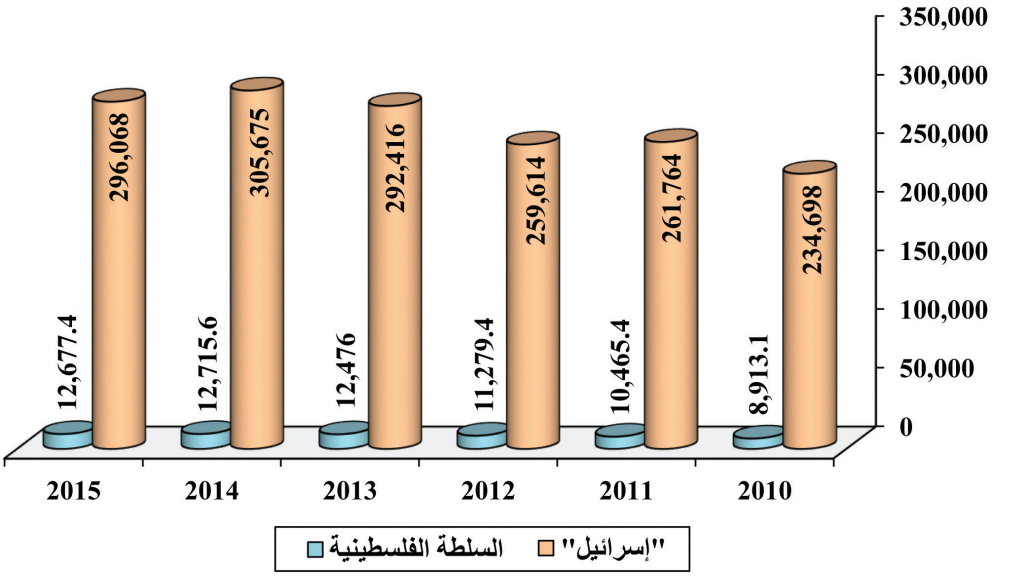

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية:

يبين هذا المؤشر بشكل تقريبي حصة الفرد الواحد من الناتج، كما يمثل اتجاهاً لمستوى المعيشة أو "الرفاه" الاجتماعي، كانعكاس فعلي للأداء الاقتصادي على دخل المواطن[49].

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

استناداً للبيانات المتاحة بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,737.4 دولار و1,745.9 دولاراً لسنتي 2014 و2015 على التوالي، وبمعدل تراجع نسبته 3.1% سنة 2014 ونمو قدره 0.5% سنة 2015، أي بمتوسط سنوي سالب قدره 1.3%، مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة، بناء على أن سنة الأساس هي سنة 2004 (انظر جدول 7/13).

ويتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان متزايداً في الفترة 2010–2011 بمعدل 7.1% في المتوسط. أما في الفترة 2012–2013 فقد هبطت نسبة متوسط النمو خلالها لتصبح الزيادة في نصيب الفرد 1.2% فقط، كانعكاس لطبيعة الارتباط بين الناتج المحلي ونصيب الفرد منه. أما في الفترة 2014–2015 فنلاحظ تراجع متوسط نصيب الفرد ليعاني من نسبة سالبة قدرها 1.3%.

وبصورة عامة ظلت هذه الحصة من الناتج دون المستوى المطلوب، كما أخذت في الانكماش منذ سنة 2013، مما يزيد من حالة القلق وعدم اليقين بشأن قدرة الفلسطينيين نحو تصور مستقبل أفضل[50].

جدول 7/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[51]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
القيمة	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	5+	9.1+	3.1+	0.8–	3.1–	0.5+

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2010–2015
بالأسعار الثابتة (بالدولار)

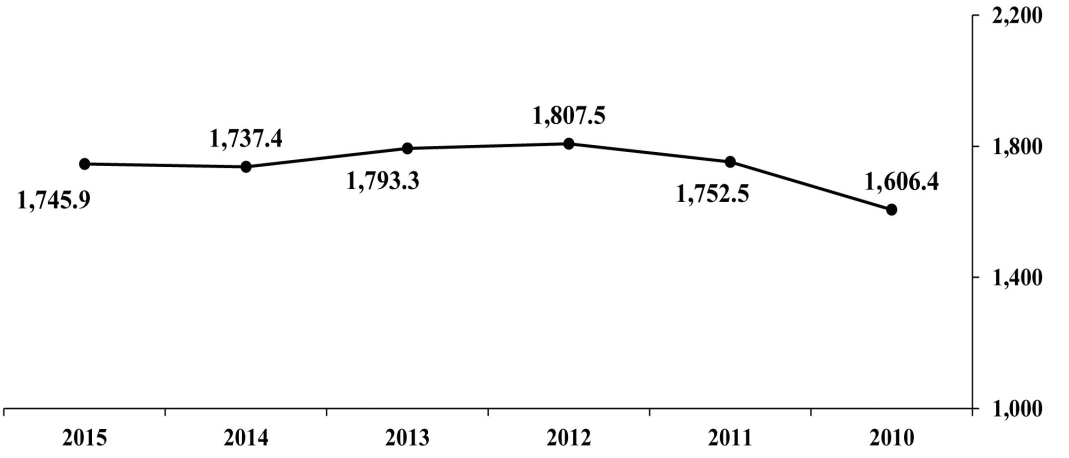

وللمحافظة على حدّ أدنى لمستويات المعيشة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي يتعين أن يتجاوز معدل النمو السكاني، وكذلك معدل التضخم المتقلب الذي عاد للارتفاع خلال الربع الثاني 2015 بشكل متسارع ليصل 2.8% متجاوزاً ما كان سائداً قبل أكثر من عامين، وهو تضخم مستورد إلى حدّ كبير، ويُظهر حساسية شديدة تجاه الأسعار العالمية، خصوصاً الغذاء والوقود[52].

وأما توقعات سنتي 2016–2017 فتبقى رهناً بالسيناريوهات المحتملة، مع الترجيح لنمو محدود بمعدل 1% سنوياً استناداً إلى خطّ الاتجاه العام. وهو مستوى لا يلبي تطلعات جموع المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المتدني.

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

بالرغم من ضآلة وبطء الدخل الإجمالي الفلسطيني، الذي يعكسه الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، فإن هناك فروقاً كبيرة في نصيب الفرد بين الضفة والقطاع، والتي بلغت 2,265.7 دولار، و1,002.8 دولار سنة 2015 للمنطقتين على التوالي، والتي تعكس سوء توزيع الدخل والفوارق الكبيرة بين محافظات الضفة والقطاع.

جدول 7/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[53]

السنة		2010	2011	2012	2013	2014	2015*
الضفة الغربية	القيمة	2,025.1	2,181.5	2,251.3	2,241	2,269.3	2,265.7
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.2+	7.7+	3.2+	0.5–	1.3+	0.2–
قطاع غزة	القيمة	985.7	1,121.1	1,159	1,182.9	971.1	1,002.8
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7.8+	13.7+	3.4+	2.1+	17.9–	3.3+

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

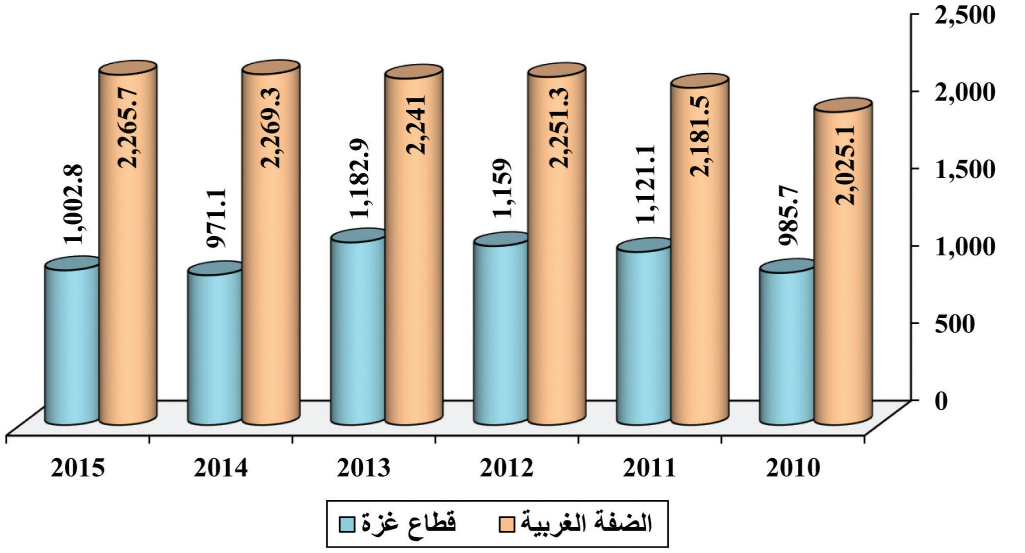

ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية 2,960 دولاراً و2,866 دولاراً لسنتي 2014 و2015 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 37,222 دولاراً و35,343 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو

12 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 7/15: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالدولار)[54]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2010	2,339	30,797	7.6
2011	2,665	33,719	7.9
2012	2,787	32,833	8.5
2013	2,992	36,298	8.2
2014	2,960	37,222	8
2015	*2,866	35,343	8.1

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالدولار)

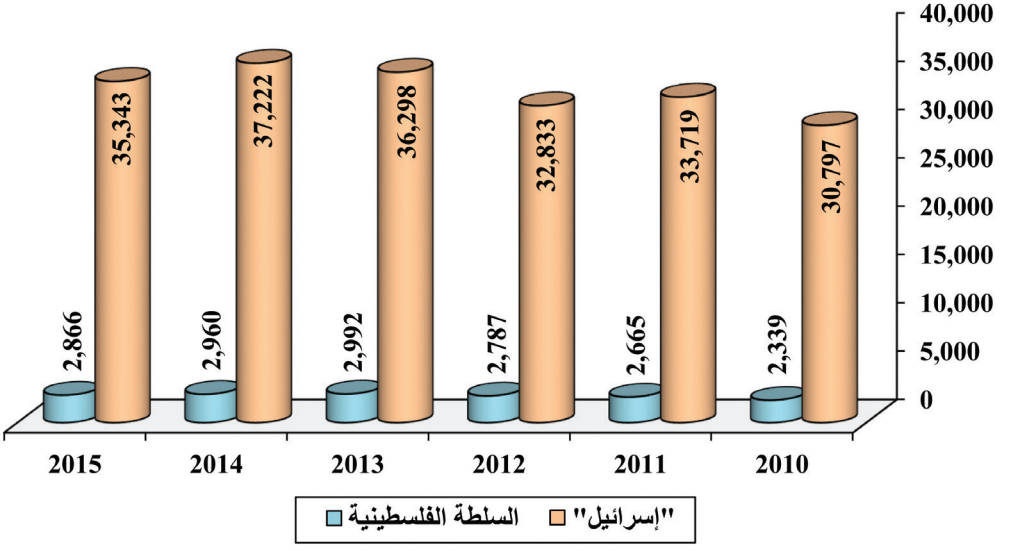

3. الدَّين الحكومي العام:

مع حرص السلطة الفلسطينية على زيادة خدماتها لمواطنيها، فإنها تضطر لزيادة نفقاتها بالرغم من عجزها عن زيادة إيراداتها بالقدر نفسه؛ ومن ثم الاستدانة التي تُصنَّف إلى دين عام جارٍ، ومتأخرات.

أ. الدَّين العام: وهو ما تلتزم به الحكومة وفقاً للشروط التعاقدية مع الدائنين، ويضم دَيناً عاماً خارجياً وآخر داخلياً. وبصورة عامة اتخذ مجموع الدَّين مساراً متزايداً إلى أن بلغ 2,217 مليون دولار سنة 2014، وارتفع إلى 2,537 مليون دولار سنة 2015، مشكلاً 17.4% و20% من الناتج المحلي الإجمالي للسنتين السابقتين على التوالي (انظر جدول 7/16)، وذلك في ظلّ غياب سياسات فاعلة نحو تقليصه أو كبح جماح نموه. وإذا كان الدَّين يحقق غرضاً توازنياً، فإنه يضيف أعباء متزايدة مع تأخر موعد سداده. وبالرغم من اعتبار نسبة الدَّين العام إلى الناتج المحلي منخفضة نسبياً، قياساً لبعض الدول المجاورة، فإنها لا تعكس حقيقة الواقع القائم بشكل صحيح أو قدرة الحكومة على السداد أو الاستمرار بالاستدانة[55].

ويلاحظ تراجع الديون الخارجية لتشكل ما نسبته 42.2% من إجمالي الدَّين العام لسنة 2015، بعد أن كانت تشكّل ما نسبته 49% من إجمالي الدَّين العام لسنة 2014، مقابل تزايد الديون الداخلية، حيث ارتفعت قيمة الديون الداخلية من 1,128 مليون دولار سنة 2014 لتصل إلى 1,467 مليون دولار سنة 2015 مشكّلة 57.8% من إجمالي الدَّين العام (انظر جدول 7/16).

جدول 7/16: الدَّين العام للسلطة الفلسطينية 2010–2015 (بالمليون دولار)[56]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدَّين المحلي	840	1,099	1,385	1,268	1,128	1,467
الدَّين الخارجي	1,043	1,114	1,098	1,109	1,089	1,071
إجمالي الدَّين العام	**1,883**	**2,213**	**2,483**	**2,376**	**2,217**	**2,537**
متوسط نصيب الفرد من الدَّين العام (بالدولار)	494	564	614	570	516	534

الدَّين العام للسلطة الفلسطينية 2010–2015 (بالمليون دولار)

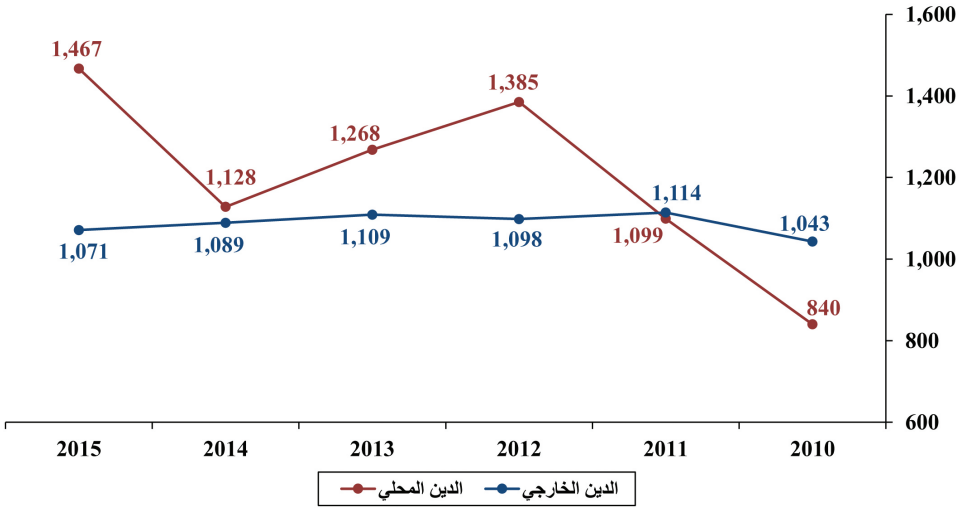

ب. متأخرات الدَّين العام: وتنشأ بسبب عجز الحكومة عن الوفاء بكامل التزاماتها في مواعيدها، فتضطر لتأجيل تسديد دَينها. وبمتابعة تطور متأخرات الدَّين العام يتضح بلوغها 2,779 مليون شيكل (نحو 777 مليون دولار) سنة 2014. وأما مجموع متأخرات السنوات الماضية فقد بلغ نحو 10,074 مليون شيكل (2,816 مليون دولار). وقد تضمن مجموع المتأخرات صوراً عديدة أبرزها: متأخرات تشغيلية بنسبة 54.7%، وإسهامات اجتماعية 39.7%، وتحويلية 2.8%، ورأسمالية 1.1%، ثم متفرقات[57]، ولهذه المتأخرات تداعيات عديدة، فهي معرقلة لأنشطة الدائنين، مع اضطرارهم للاستدانة وتقليص أعداد العاملين لديهم، والتأثير سلباً على نمو الإنتاج. وتجاوباً من الحكومة نحو إنهاء متأخرات دينها فقد أعلنت التزامها بتحويل نحو 2.5 مليون دولار شهرياً لهيئة التقاعد الفلسطينية، وسداد كامل متأخرات القطاع الخاص خلال 2016[58].

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تضم الموازنة العامة للسلطة كلاً من الإيرادات والنفقات لتبيان حالة التوازن بينهما، وكيفية مواجهة العجز إن وجد، وتوظيف الفائض عند تحققه. والجدول التالي يعكس تطورات هذه الموازنة:

جدول 7/17: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2010–2016 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[59]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	موازنة 2016
نفقات جارية	2,927	2,960	3,047	3,251	3,446	3,445	3,901
نفقات تطويرية	273	295	211	168	161	176	350
إجمالي النفقات العامة	**3,200**	**3,255**	**3,258**	**3,419**	**3,607**	**3,621**	**4,251**
صافي إجمالي الإيرادات	**1,845**	**2,177**	**2,240**	**2,320**	**2,791**	**2,891**	**2,869**
العجز الكلي	**1,355–**	**1,078–**	**1,018–**	**1,099–**	**816–**	**730–**	**1,382–**
نسبة العجز إلى مجموع النفقات العامة (%)	42.3	33.1	31.2	32.1	22.6	20.2	32.5

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2010–2015 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)

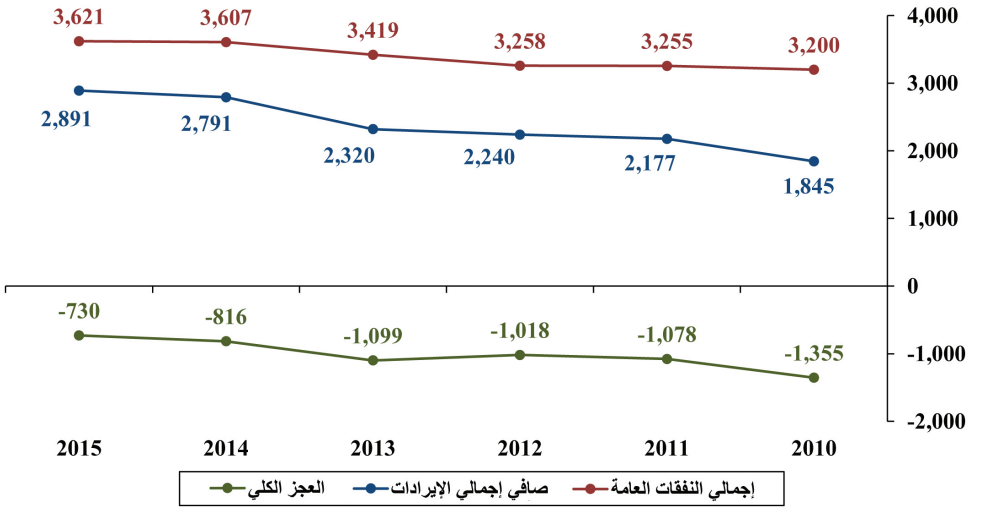

يشير خط الاتجاه العام للسنوات 2010–2015 إلى نمو الإيرادات بنسبة 56.7% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 9.4%. أما النفقات فيشير خطّ الاتجاه العام للسنوات 2010–2015 لنموها بنسبة 13.2% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 2.5%.

والمتتبع لمالية السلطة الفلسطينية في سنتي 2014 و2015، يجد أن إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والتطويري قد ارتفع بمعدل 5.5% و0.4% على التوالي، وبمتوسط قدره 3%؛ وهو ما يعكس توجهاً نحو اتباع سياسة ترشيدية (انظر جدول 7/17).

أما الإيرادات العامة التي تشمل الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة والضرائب المرتجعة، فحققت نمواً متبايناً بلغ 20.3% و3.6% في سنتي 2014 و2015 على التوالي، أي بمتوسط قدره 12% (انظر جدول 7/17). ويتضح استمرار نمو الإيرادات خصوصاً في سنتي 2014 و2015، وهي ناشئة أساساً عن ارتفاع عوائد المقاصة، التي تقوم "إسرائيل" بتحصيلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وكذلك عن توجُّه تجار القطاع للاستيراد عبر "إسرائيل"، خصوصاً بعد تدمير الأنفاق الحدودية[60].

وبالرغم من تحسن الأداء نسبياً على مستوى التحصيل والإنفاق فقد ظلّ العجز قائماً. وهكذا تظل فجوة العجز متواجدة مع حالة التقلب التي تعكس غياب الاستقرار. ولا تُعدُّ فجوة العجز أمراً طارئاً، بل ظلّت المالية العامة الفلسطينية تنتقل من أزمة إلى أخرى، مصحوبة بعجز كبير وقصور في الاستثمار العام[61].

لذا درجت السلطة الفلسطينية على الاستعانة بالمانحين لسداد عجز موازناتها وجزء من نفقاتها التطويرية، مع الاضطرار للاقتراض المحلي والخارجي وفقاً لمقتضيات الحال، دون انتهاج سياسة تَحدُّ من هذه الفجوة، بالرغم من الانتقادات المستمرة لوزارة المالية محلياً ودولياً، نتيجة لعدم التزامها بتطبيق الأنظمة والتشريعات المالية، وسوء تعاملها مع ملفات الفساد[62].

أما موازنة 2016، فإن صندوق النقد الدولي توقع استمرار التحسن في المالية العامة للسنة المذكورة، حيث أعدت الحكومة موازنة تركز على مزيد من الضوابط في تعبئة الإيرادات وترشيد النفقات[63]. ويرى متخصصون أن هذه الموازنة تعكس الأزمة، التي تعاني منها السلطة منذ بدايات تأسيسها سنة 1994، ولا جديد في أرقامها ومضامينها، وليس لدى الحكومة ما يمكن تسميته بسياسات اقتصادية[64]. كما يأتي إعدادها كالمعتاد في ظلّ معطيات اقتصادية وسياسية معقدة ومتغيرة بين فترة وأخرى[65].

5. الموازنة العامة للحكومة المقالة في قطاع غزة:

كانت الحكومة قد انتظمت بإعداد موازنة عامة سنوية متعلقة بقطاع غزة منذ سنة 2008، متضمنة أجوراً ومرتبات ونفقات تشغيلية وتطويرية، وكانت الإيرادات قد حققت زيادات ملحوظة فيما بين 2010–2012 في ظلّ استخدام الأنفاق الحدودية لإدخال غالبية احتياجات سكان القطاع ومن ثم تحصيل إيرادات عنها. وبدءاً من منتصف سنة 2013 نشطت السلطات المصرية في تدمير هذه الأنفاق بشكل كبير، لتتراجع الإيرادات إلى نحو 214 مليون دولار سنة 2014، بعد بلوغها 228 مليون دولار سنة 2012. وقد جرى مناقشة واعتماد موازنة 2014 كآخر موازنة معتمدة، وهي لا تختلف عناصرها عن تلك المعمول بها في الضفة، حيث تتشابهان في تراكم العجز والاعتماد على المساعدات الخارجية[66].

وكانت تقديرات النفقات العامة المعتمدة لسنة 2014 قد بلغت 679 مليون دولار، مقابل 195 مليون دولار للإيرادات العامة، أي بعجز قدره 484 مليون دولار وبنسبة 71.3%، في حين أن النفقات الفعلية لسنة 2014 قد بلغت 526 مليون دولار للنفقات و124 مليوناً للإيرادات، مما يدل على فروق كبيرة بين التقديرات والصرف الفعلي. وعليه، تعدُّ فجوة العجز كبيرة للغاية بشكل يتعذر تغطيتها، وقد يكون التعويل على ما قد يرد للقطاع من دعم يتخذ صوراً مختلفة، مع إمكانيات تقليص النفقات كلما اقتضت الضرورة لذلك، خصوصاً وأن عمل الحكومة في غزة رهن بمخاطر حروب "إسرائيل" وحصارها وعزلتها.

وبالرغم من أن تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 2014/6/2 نقل مسؤولية المهام الرسمية لحكومة الوفاق الجديدة على أمل تعديل الموازنة الجارية وإعداد موازنة موحدة ابتداء من سنة 2015، إلا أن ذلك لم يحدث. وما زال قطاع غزة يعاني من عدم استلام حكومة الوفاق لمسؤولياتها، كما أن أزمة عدم تثبيت حكومة الوفاق للموظفين الذين عينتهم حكومة تسيير الأعمال في غزة ما زال يمثل حجر عثرة في مسار المصالحة، كما يمثل أحد وجوه المعاناة الاقتصادية لعشرات الآلاف من أبناء قطاع غزة[67].

جدول 7/18: الإيرادات والنفقات العامة لقطاع غزة 2008–2015 (بالمليون دولار)[68]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	57	66	103	189	228	214	124	207
إجمالي النفقات والمتأخرات	245	330	298	406	482	460	526	477
العجز قبل المنح والهبات	188–	264–	195–	217–	254–	246–	402–	270–
المنح والهبات	158	206	145	67	117	120	118	147
العجز بعد المنح والهبات	30–	58–	50–	150–	137–	126–	285–	123–

ملاحظة: هناك فروقات محدودة في بعض الأرقام اقتضتها الحاجة للتقريب.

يتضح من الجدول السابق اعتماد حكومة غزة بشكل أساسي على المنح والهبات الخارجية غير المنتظمة أو غير الآمنة، وعلى التسهيلات المصرفية المحلية المحدودة، ويأتي ذلك في ظلّ تقليص النفقات العامة المرتفعة وأهمها الرواتب والأجور التي تُمثِّل 84.2% من النفقات في سنة 2015، ثم النفقات التحويلية بنسبة 11.9%، ثم التشغيلية بنسبة 3.8%، بمجموع قدره 99.9%، والنسبة الضئيلة جداً الباقية للرأسمالية والتطويرية[69].

ومع اقتران سنة 2015 بالمعطيات نفسها التي شهدها القطاع سنة 2014، فقد اتجهت الجهود نحو تفعيل الإيرادات المحلية لمواجهة استحقاقات رواتب الموظفين والنفقات التشغيلية، مع تحجيم النفقات العامة.

6. العمل والبطالة:

تعدُّ القوى العاملة مورداً اقتصادياً بشرياً مهماً، إذ تسهم في إنتاج السلع والخدمات الملبية لاحتياجات السوقين المحلية والخارجية. وقد بلغ مجموعها نحو 1.325 مليون فرداً سنة 2015، منها 844 ألفاً في الضفة وبنسبة مشاركة قدرها 46.4%، والباقي أي 481 ألفاً في القطاع وبمعدل مشاركة قدره 45.7%. أي أن أكثر من نصف السكان البالغين هم معالون لا يشاركون في العملية الإنتاجية، كالطلبة وربات البيوت والمرضى والمقعدين وغيرهم. ونسبة المشاركة، وإن كانت أعلى في الضفة مقارنة بالقطاع، إلا أنها نسبة متدنية بصورة ملحوظة مقارنة ببلدان أخرى[70].

أما العاملون فعلاً فبلغ عددهم 983 ألفاً في نهاية سنة 2015، منهم 687 ألفاً في الضفة بنسبة 69.9%، والباقون وهم 296 ألفاً في القطاع بنسبة 30.1%. وأما العاملون منهم في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة فهم جزء من هذه العمالة، حيث بلغ عددهم 112,700 يشكلون 11.5% من مجموع العاملين. وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد العاملين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية 26,300 عاملاً، مما يعكس عجز السلطة عن توفير البدائل الملائمة، سواء من حيث من يعملون في "إسرائيل" أم في المستعمرات. ومن حيث التصنيف حسب الفروع الإنتاجية، نجد أن الخدمات هي الأكثر استيعاباً بنسبة 34.9% في الضفة الغربية مقابل 53.6% في قطاع غزة. وأما القطاع العام فيستوعب 22% من مجموع العاملين بواقع 16.7% في الضفة الغربية، و34.4% في قطاع غزة، مما يدلُّ على محدودية فرص الوظائف للقطاع الخاص في غزة[71].

جدول 7/19: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع حسب القوى العاملة والبطالة 2008–2015 (بالألف)[72]

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القوى العاملة	908	951	976	1,059	1,114	1,155	1,255	1,325
العاملون	667	718	744	837	858	885	917	983
المتعطلون	241	233	232	222	256	270	338	342
نسبة البطالة (%)	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4	26.9	25.8
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات	75.1	73.2	78.1	83.5	83.2	99.4	107.3	112.7

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع حسب القوى العاملة والبطالة 2008–2015 (بالألف)

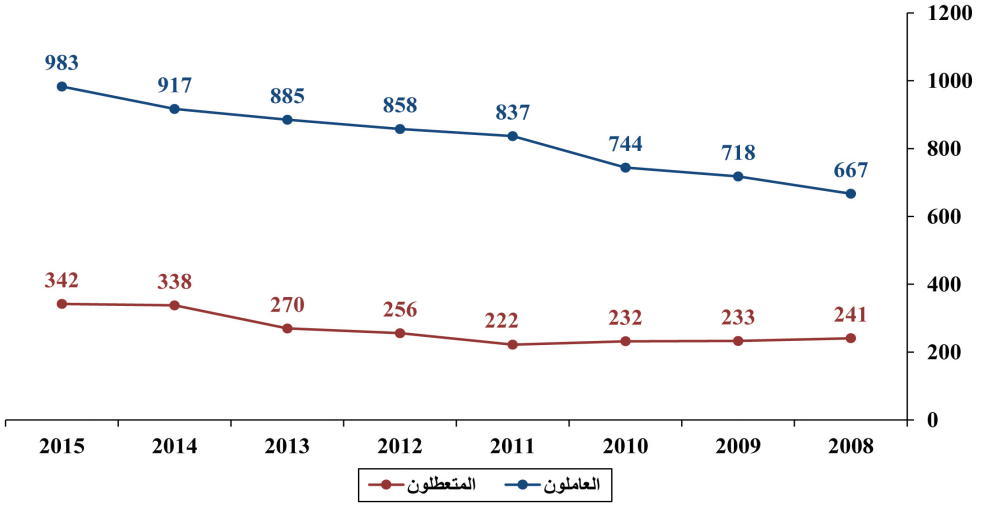

وبشأن المتعطلين عن العمل فقد تزايد عددهم سنة 2015 ليصل إلى 342 ألفاً على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة منهم 158 ألفاً في الضفة، و184 ألفاً في القطاع، وهي أرقام مرشحة للزيادة بسبب النمو السكاني. وإذا كانت نسبة البطالة الفلسطينية عالية جداً فإنها متفاوتة بشدة بين الضفة والقطاع إذ بلغت 18.7%، و38.4% على التوالي، لتعكس خللاً حقيقياً في بنية سوق العمل، نتيجة للانقسام والحصار وعُزلة الضفة عن القطاع، وحظر تشغيل عمال قطاع غزة في "إسرائيل". كذلك، هناك تفاوت في مستوى البطالة من منظور الجنس لتبلغ 22.3% للذكور مقابل 39.7% للإناث. مع التفاوت من حيث الفئة العمرية، حيث كانت أعلاها للفئة (20–24 عاماً) وبلغت نحو 41.7%؛ باعتبارها تضم حديثي العهد في البحث عن العمل، وهي نسبة عالية جداً بكل المقاييس مما يعكس شدة معاناتهم[73]. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإن هذا يتطلب تدابير ملحة للسماح بانتقال الأشخاص والبضائع، وتقديم العون إلى منطقة يعتمد أربعة أخماس سكانها على المساعدات الإنسانية[74]. أما الطاقة الإنتاجية المهدرة للمتعطلين، فتمثل خسارة كبيرة للناتج المحلي، ويمكن تقديرها على أساس أعداد المتعطلين والحد الأدنى السائد للأجور[75].

ومن جانب آخر فهناك فجوة السوق ممثلة في تدني المهارات، مقارنة باحتياجات المؤسسات التشغيلية. وتسعى مراكز التدريب المهني الحكومية لسد هذه الفجوة خصوصاً مع بدء تغير نظرة المجتمع الفلسطيني بشأن التدريب وزيادة الإقبال عليه. غير أن واقع التدريب يواجه ضعف مخصصات هذه المراكز، مما يضطرها للعمل بنظام المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص[76].

وفي الخصوصية الفلسطينية هناك وضع متناقض لسوق العمل، كحالة موظفي غزة الجدد المستمرين في أعمالهم، دون انتظام لمخصصاتهم، أو قانونية لأوضاعهم، بجانب آخرين يتقاضون رواتبهم دون التحاقهم بأعمالهم[77].

وتتعدد المبادرات المتجهة لإيجاد الوظائف عن طريق مساندة الشركات الناشئة، وتطوير مهارات الشباب والنساء، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في الأعمال الواعدة عالية الإمكانيات بتمويل مجموعة البنك الدولي[78].

ولأغراض تشجيع فرص العمل الجديدة، فقد جرى إنشاء صندوق التشغيل الفلسطيني التابع لوزارة العمل، الذي يلقى حالياً اهتماماً نحو النهوض بآلياته، بإقامة مشاريع عمل ريادية شبابية متجددة، أكثر ملاءمة لاحتياجات السوق. وضمن طموحات الصندوق الراهنة تمويل مشاريع جديدة بمنحة إقراضية تصل إلى 200 مليون يورو (222 مليون دولار) تسمح بتوظيف 50 ألف متعطل خلال الفترة 2016–2017. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهداً كبيراً وعملاً دؤوباً وإعداداً جيداً ودراسات مستفيضة. وهناك أيضاً برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" الذي يسعى لتطوير مجالاته ليشمل فئات كالخريجين، والمتعطلين عن العمل، والنساء، والمبدعين، والرياديين، وذوي الإعاقة، وتحسين وتطوير البنية التحتية المهمشة لخدمة المزارعين[79].

7. تطور النشاط الصناعي:

يعدُّ النشاط الصناعي أحد القطاعات الإنتاجية السلعية المهمة التي تتيح استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتلبية احتياجات المستهلكين، ويشمل أربعة فروع كالآتي:

جدول 7/20: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[80]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
التعدين واستغلال المحاجر	24.3	50	25.9	48.3	41.9	37.8
الصناعات التحويلية	775.8	757.5	890.9	929.1	878.5	810.6
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	111.7	109.1	115	120.7	127.5	124.9
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	44.8	46.7	59.8	60.4	57.5	58.8
المجموع	**956.6**	**963.3**	**1,091.6**	**1,158.5**	**1,105.4**	**1,032.1**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	–	0.7+	13.3+	6.1+	4.6–	6.6–
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	15.6	14	14.9	15.5	14.8	13.4

* تقديرات أولية.

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 و2015 (%)

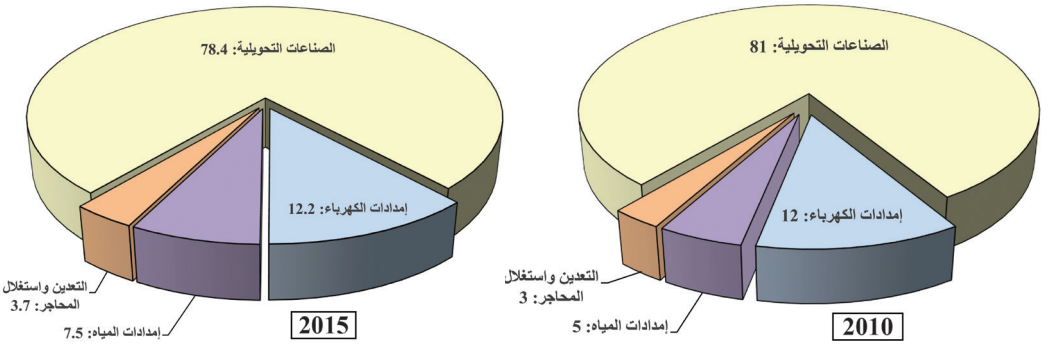

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

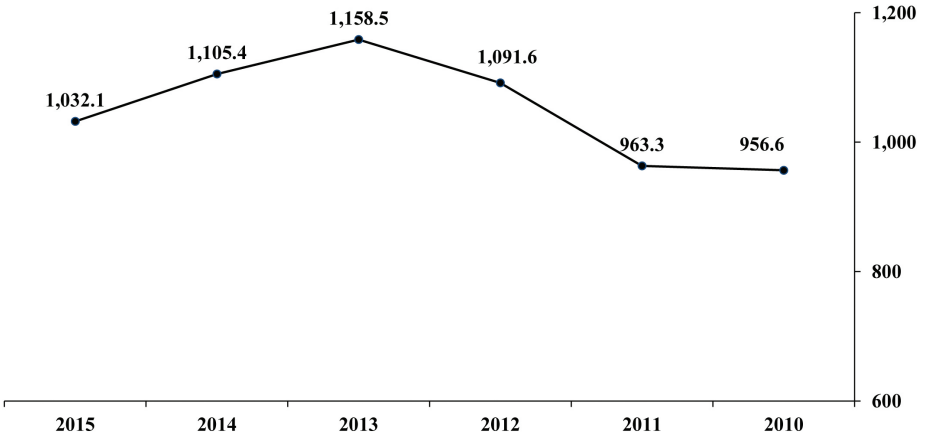

مما سبق يتضح أن الصناعات التحويلية (الصناعات المعدنية، والملابس والنسيج، والصناعات الغذائية والمشروبات، والصناعات الخشبية والأثاث...) كانت وما تزال أهم الفروع بنسبة 78.5% من مجموع النشاط الصناعي سنة 2015. وقد تقلَّب نموها بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، مع التحسن النسبي مقارنة بسنة 2010، تليها إمدادات الكهرباء بنسبة 12.1% التي تقلبت بدورها بشدة خلال الفترة المذكورة. أما إمدادات المياه فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 5.7%، وأخيراً التعدين بنسبة متدنية قدرها 3.7%. كما يَظهر التقلب الشديد للتعدين بين الزيادة والنقصان كانعكاس لممارسات "إسرائيل" التعسفية، وارتفاع التكلفة، بالرغم من الشهرة الدولية للمنتجات الحجرية كأحد الأصناف التصديرية المتميزة.

ومن الملاحظ بطء النمو الصناعي وتناقص إسهامه في الناتج المحلي إلى 14.1% كمتوسط لسنتي 2014 و2015 مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بسبب المنافسة الشديدة لمنتجات "إسرائيل" أو مما يتم استيراده، مما يتطلب سياسات حازمة لإحلال الواردات وتشجيع المنتج الوطني. ولا تخفى حالة تباين النمو الصناعي بين الضفة والقطاع، وعلى سبيل المثال، فبالاستناد إلى مؤشر دورة الأعمال[81] لشهر كانون الثاني/ يناير 2016، فقد تحسنت قيمة هذا المؤشر فلسطينياً إلى –5.9 نقطة مقارنة مع –16 نقطة في الشهر السابق، كمحصلة لتحسن المؤشر في الضفة وتناقصه في غزة، بشكل يعكس الفروق الكبيرة في الأداء الصناعي للضفة والقطاع وفقاً للشكل التالي[82]:

أداء مؤشر دورة الأعمال الشهري للضفة والقطاع سنة 2015 محسوباً بالنقاط

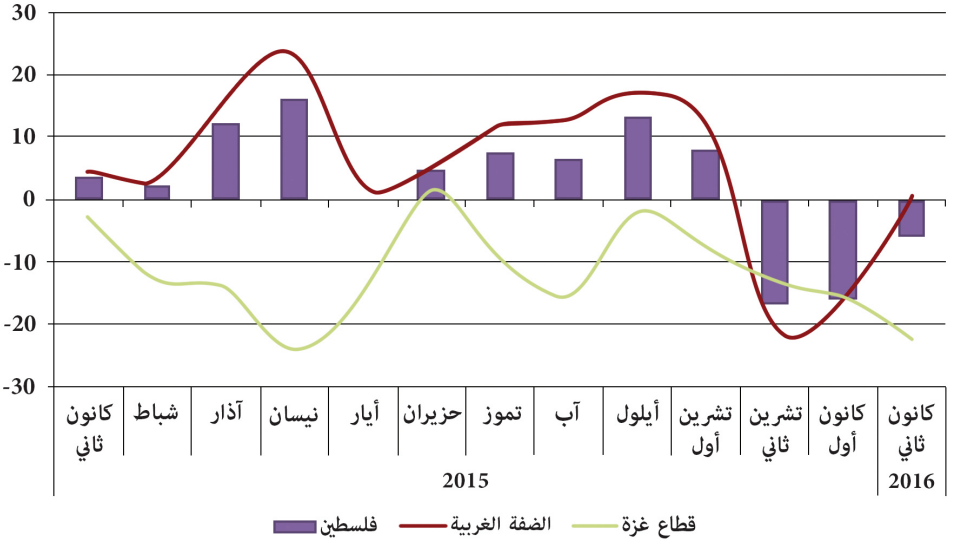

8. تطور النشاط الزراعي:

يظل النشاط الزراعي أحد الأنشطة الإنتاجية السلعية التقليدية المهمة بجانب النشاط الصناعي، بالرغم من تراجعه الشديد عبر العقود الماضية، فهو يوفر العديد من احتياجات السوق المحلية، كما يستوعب أعداداً كبيرة من العاملين، إضافة إلى استخدام مخرجاته كمدخل مهم للصناعات التحويلية خصوصاً الغذائية، مع إمكانية تصدير فائضه للأسواق الخارجية، مما يسمح بتقليص عجز الميزان التجاري. إلا أن الزراعة تواجه تحديات كبيرة، والتي من أبرزها تناقص المساحة الكلية، مع تزايد المساحة المروية، في ظلّ نقص وندرة مياه الري[83].

وبمتابعة تطورات هذا النشاط لسنتي 2014 و2015 يتضح أن الناتج الزراعي بلغ 286.4 مليون دولار سنة 2014، مسجلاً نسبة انخفاض قدرها 7.6% مقارنة مع سنة 2013،

ومشكلاً 3.8% فقط من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. كما تراجع الناتج المحلي الزراعي إلى 253.8 مليون دولار سنة 2015 بنسبة انخفاض قدرها 11.4% مقارنة مع سنة 2014، وبمتوسط عجز للسنتين قدره 9.5%، مما جعل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يتراجع إلى 3.3% (انظر جدول 7/21).

جدول 7/21: الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[84]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
القيمة	332.9	408.7	339.1	309.9	286.4	253.8
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.2–	22.8+	17–	8.6–	7.6–	11.4–
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.4	5.9	4.6	4.1	3.8	3.3

* تقديرات أولية.

وبالنسبة لتوقعات سنتي 2016 و2017 فهي امتداد للاتجاه العام للنمو للسنوات 2010–2015، وهي أقرب ما تكون إلى إطار السيناريو المتشائم.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

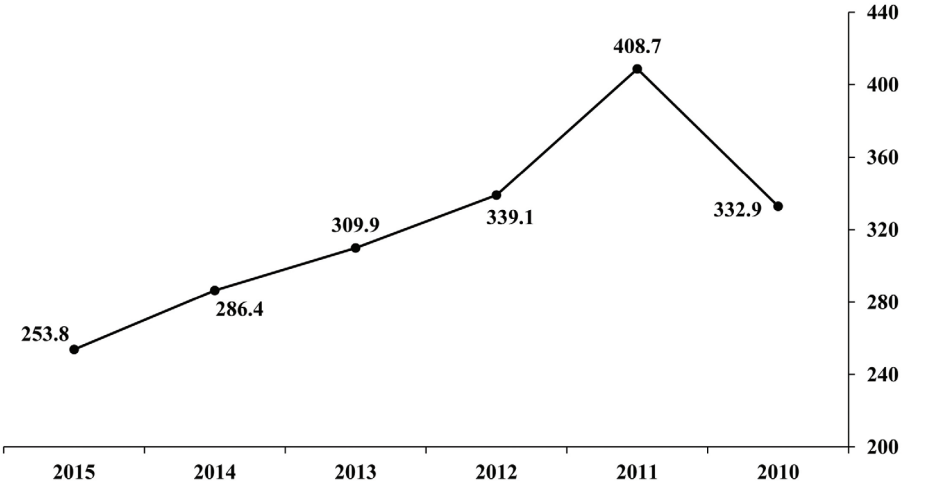

ويتضح مما سبق انخفاض الأهمية النسبية للناتج الزراعي، وتقلبها مع اتجاه هبوطي بالرغم من توفر مقومات التوسع الإنتاجي، مما يشير إلى ضعف هيكلي للناتج الزراعي. وإذا أضفنا إلى

ذلك ضعف إسهام الصناعة في الناتج المحلي، لأدركنا أننا أمام حالة اقتصاد فلسطيني تسيطر عليه الأنشطة الخدماتية[85]. وهذا بدوره يستدعي التحديث بالاستفادة من بيانات التعداد الزراعي، كنقطة انطلاق ترتكز عليها برامج السلطة في تطوير الموارد الزراعية[86].

ومن جانب آخر، فإن استمرار سيطرة "إسرائيل" على منطقة ج التي تمثل نحو 61% من مساحة الضفة، يَحرُم الفلسطينيين من أيّ تسهيلات يمكن تقديمها لهم، مع حقيقة أن هذه المنطقة يُفترض أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية[87]. وتمتد ممارسات "إسرائيل" العدوانية للقطاع بعزل أراضي الشريط الحدودي ذات الإنتاجية العالية، وحظر استغلالها والاعتداء على مزارعيها. ويعمد الاحتلال بشكل متواصل إلى رشّ الأراضي الزراعية على حدود القطاع بالمبيدات الكيماوية[88]. كما حولت "إسرائيل" ساحل غزة الشمالي إلى ميدان تدريب لجنودها وحقل تجارب لصواريخها، مع زيادة وتيرة الاعتداءات على الصيادين وخفض مساحة الصيد تدريجياً من 20 ميلاً (نحو 32 كم) مقابل ساحل قطاع غزة، بناءً على اتفاق أوسلو، وصولاً لنحو 3 أميال (نحو 5 كم) سنة 2012، ثم رفع أو خفض المسافة كجزء من سياسات الضغط والحصار الإسرائيلية؛ مع العلم أن السلطات الإسرائيلية رفعت المسافة لاحقاً إلى 6 أميال (نحو 10 كم)، ثم رفعتها في نيسان/أبريل 2016 إلى 9 أميال (نحو 15 كم)[89]، مما يلحق بالنشاط الصيدي وبالصيادين أضراراً جمة.

9. التبادل التجاري:

يمثل التبادل التجاري أحد صور العلاقات الاقتصادية الدولية ويعكسها سنوياً الميزان التجاري. وقد دأبت السلطة الفلسطينية على الاعتماد بشكل كبير على العالم الخارجي للحصول على غالبية احتياجاتها الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، وبشكل مترافق مع زيادة الطلب الداخلي والنمو السكاني، وبطء نمو الناتج المحلي زراعياً وصناعياً. وتمتد أهمية المبادلات الدولية للتنافس نحو الجودة الأعلى والسعر الأدنى، وتصريف فائض السوق المحلية، إضافة لأهمية إيجاد التجارة الناشئة عن استيراد منتجات أكثر كفاءة وأقل تكلفة، مقابل المنتجات الأقل كفاءة والأعلى تكلفة[90].

وبمتابعة تطور التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية خلال سنة 2014 مع الخارج يتضح أن إجمالي الواردات بلغ نحو 5,683 مليون دولار بزيادة معدلها 10.1% مقارنة بسنة 2013، كما بلغت الصادرات نحو 944 مليون دولار وبزيادة معدلها 4.8%. وعليه، ارتفع عجز الميزان التجاري لسنة 2014 بنسبة 11.2% مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ العجز نحو 4,739 مليون دولار وبنسبة 83.4% من مجموع الواردات (انظر جدول 7/22).

وأما في سنة 2015 فقد تراجعت الصادرات إلى نحو 912 مليون دولار بانخفاض قدره 32 مليون دولار عن السنة السابقة، وبمعدل قدره 3.4%. وانخفضت الواردات أيضاً لتصل إلى

نحو 4,942 مليون دولار، بانخفاض قدره نحو 741 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، وبنسبة 13%. وبالتالي بلغ العجز نحو 4,030 مليون دولار وبنقص قدره نحو 709 ملايين دولار مقارنة بالسنة السابقة وبنسبة 15%؛ وعليه، انخفضت نسبة العجز مقارنة بمجموع الواردات، حيث بلغت 81.5% سنة 2015 مقابل 83.4% سنة 2014؛ وهو توجه إيجابي يقلل من عجز الميزان التجاري (انظر جدول 7/22).

جدول 7/22: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[91]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التبادل التجاري	4,534	5,119	5,480	6,065	6,627	5,854
الصادرات	576	746	782	901	944	912
الواردات	3,959	4,374	4,697	5,164	5,683	4,942
العجز	3,383–	3,628–	3,915–	4,263–	4,739–	4,030–
نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي (%)	38	34.7	34.7	34.2	37.3	31.8

أما المبادلات التجارية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فشكلت نسباً عالية تصديراً واستيراداً؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" نحو 791.54 مليون دولار، أي 83.9% من إجمالي الصادرات الفلسطينية سنة 2014، وبلغت قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" نحو 3,958.3 مليون دولار، أي 69.6% من إجمالي الواردات الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد حالة التبعية التجارية لـ"إسرائيل" (انظر جدول 7/23).

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2014؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,257 مليون دولار، وهو أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 701 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 631 مليون دولار، وهو أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 161 مليون دولار[92].

جدول 7/23: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2013–2014 (بالألف دولار)[93]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
"إسرائيل"	4,749,800	4,481,177	791,540	786,356	3,958,259	3,694,821
تركيا	327,516	292,158	3,005	2,988	324,511	289,170
الصين	281,854	236,601	44	–	281,810	236,601
الأردن	168,073	146,903	66,301	55,399	101,771	91,504
ألمانيا	142,130	125,903	2,277	1,750	139,853	124,153
المملكة العربية السعودية	75,861	52,419	11,052	8,422	64,809	43,997
أمريكا	63,437	52,045	11,980	10,294	51,457	41,750
إيطاليا	62,602	62,310	637	1,155	61,965	61,155
إسبانيا	61,574	60,609	8	1	61,566	60,608
مصر	55,341	43,705	327	204	55,014	43,501
فرنسا	54,158	52,179	638	550	53,520	51,629
هولندا	49,287	25,817	11,451	2,992	37,836	22,825
الإمارات	46,780	23,237	14,197	7,402	32,583	15,835
أوكرانيا	39,996	22,190	80	12	39,916	22,178
باقي دول العالم	448,508	387,262	30,180	23,093	418,329	364,170
المجموع	**6,626,917**	**6,064,515**	**943,717**	**900,618**	**5,683,199**	**5,163,897**

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2014 (بالألف دولار)

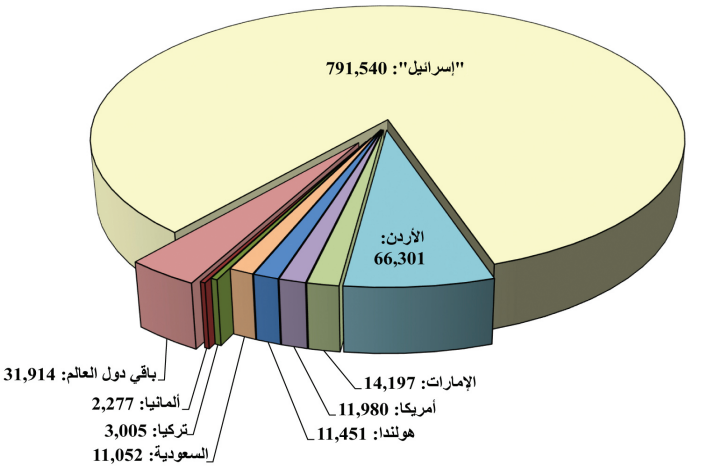

الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2014 (بالألف دولار)

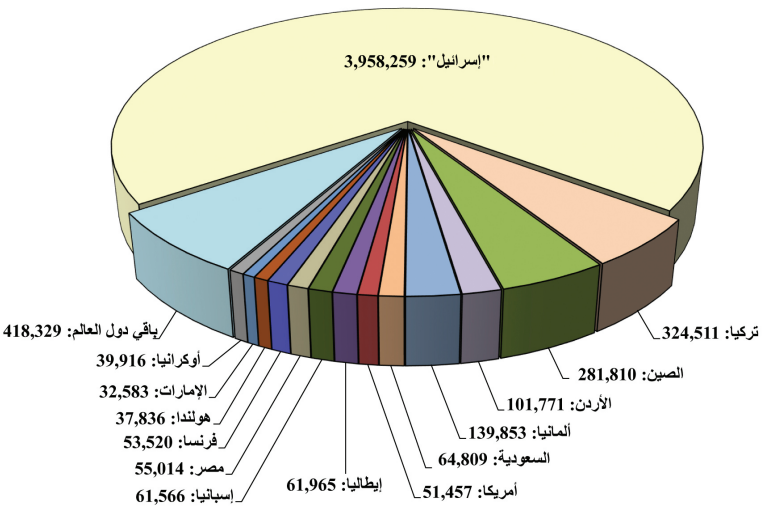

10. المساعدات الأجنبية وتوجهاتها:

تشكل المساعدات الأجنبية للفلسطينيين رافداً مهماً من روافد الدخل الموجه نحو تمويل عجز الموازنة العامة، وجزءاً من النفقات التطويرية، وقُدِّرت قيمتها في الفترة 2010–2015 بنحو 6,510 مليون دولار وبمتوسط قدره 1,085 مليون دولار سنوياً. ونظراً لأهميتها، فإن تذبذب حجمها وتأخير وصولها يعوق مسيرة النشاط الاقتصادي، خصوصاً في ظلّ العجز الكبير للموازنة والاستدانة العالية، ومن ثمَّ زيادة الأعباء المالية وتداعياتها. وعلى امتداد السنوات الماضية اقتصر استخدام المنح والمساعدات الأجنبية على أغراض استهلاكية أساساً، لم تنجح

السلطة الفلسطينية في الحد من الاعتماد عليها، بالرغم من انعدام ضمانات استمرارها أو انتظامها، وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني عرضة للمخاطر دون ضمانات محددة. كما يثور الجدل من حين لآخر حول سلبيات هذه المساعدات، في ظلّ استمرار الاعتماد عليها وتسييسها، وعدم اليقين بانتظام تدفقها ومدى جدواها، مع تسرب جزء منها كخدمات استشارية، تشكل استنزافاً لها. ويشير الجدول التالي إلى حجم هذه المساعدات وتذبذبها.

جدول 7/24: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2010–2016 (بالمليون دولار)[94]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	موازنة 2016
منح لدعم الموازنة	1,131	814	777	1,251	1,029	707	750
منح لدعم المشاريع التطويرية	79	169	155	107	201	90	245
إجمالي المنح والمساعدات	**1,210**	**983**	**932**	**1,358**	**1,230**	**797**	**995**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	13.7–	18.8–	5.2–	45.7+	9.4–	35.2–	24.8

وتكشف متابعة تطورات المساعدات الأجنبية اتجاهها للتقلص خصوصاً سنة 2015، إذ كان انخفاضها حاداً.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2010–2015 (بالمليون دولار)

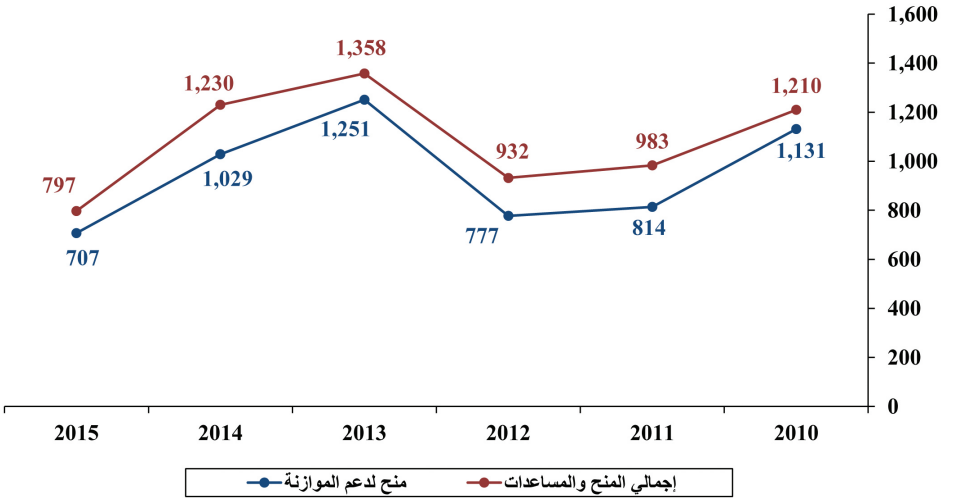

أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2015، فقد تصدرت السعودية قائمة المساعدات بمبلغ 242.3 مليون دولار، ثم الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ 223.4 مليون دولار، يليها البنك الدولي بمبلغ 131.7 مليون دولار. ومن الملاحظ أن تمويل المجتمع الدولي للسلطة قد انخفض بنسبة 39% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، كما انخفض تمويل البنك الدولي سنة 2015

بنسبة 48.4% مقارنة بسنة 2014. ولا تشير أرقام وزارة المالية في السلطة الفلسطينية إلى وجود أيّ دعم أمريكي لموازنة السلطة خلال سنة 2015، بينما تذكر أن الدعم الأمريكي بلغ 106.5 ملايين دولار سنة 2014. غير أن هذه الأرقام تتعارض مع التقرير الأمريكي حول دعم الفلسطينيين والصادر عن خدمة أبحاث الكونجرس والذي ذكر أن الدعم المقدم للفلسطينيين بلغ 440 مليون دولار سنة 2014 و361 مليون دولار سنة 2015. وربما أمكن حلّ جانب من التعارض في أن قسماً من الدعم الأمريكي لا يذهب لدعم موازنة السلطة، غير أن خلوّ ميزانية السلطة من أيّ دعم أمريكي سنة 2015 يثير عدداً من التساؤلات ويحتاج إلى توضيح.

وبالرغم من انخفاض التمويل العربي لسنة 2015 عن السنة السابقة، إلا أن نسبته من التمويل الدولي ارتفعت في الفترة 2014–2015؛ فقد أصبحت قيمته متساوية تقريباً للدعم الدولي حيث مثّل ما يساوي 87.7% من هذا الدعم سنة 2015، و66.2% سنة 2014، بعد أن كان لا يتعدى 44.2% من مجمل الدعم الدولي سنة 2013. كما تجدر الإشارة إلى انخفاض التمويل التطويري سنة 2015 أيضاً بنسبة 56% عن سنة 2014.

جدول 7/25: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2012–2015 (بالمليون دولار)[95]

المصدر	2012	2013	2014	2015
تمويل الدول العربية	**272.7**	**385.7**	**410**	**331.1**
المملكة العربية السعودية	103.8	261.3	197.3	242.3
الإمارات العربية المتحدة	84.3	48.7	–	–
الجزائر	25.9	27.3	51.6	52.6
قطر	29.5	8.9	146.3	–
مصر	3.2	6.4	7.5	7.3
عُمان	–	5.1	7.3	28.9
العراق	26	28	–	–
تمويل المجتمع الدولي	**502.7**	**873.1**	**619.7**	**377.7**
الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)	212.3	249.7	246.7	223.4
البنك الدولي	266.1	238	255.1	131.7
الولايات المتحدة الأمريكية	–	349.4	106.5	–
فرنسا	24.3	25.2	10.4	8.7
روسيا	–	9.8	–	5
ماليزيا	–	–	1	–
الهند	–	1	–	8.9
التمويل التطويري	**156.2**	**106.5**	**203.4**	**89.3**
المجموع	**931.6**	**1,365.3**	**1,233.1**	**798.1**

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2015 (بالمليون دولار)

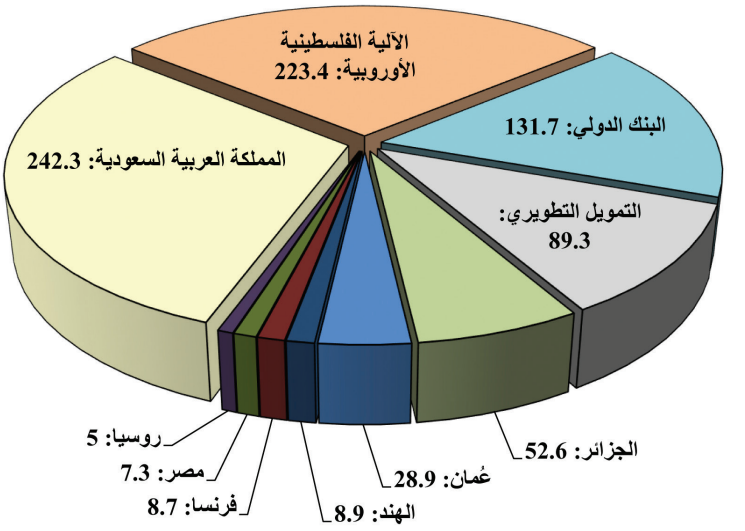

11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة:

جرى معالجة توقعات أداء السلطة حتى 2017 من منظورين وهما: خطّ الاتجاه العام من جهة، والتنبؤات التي أعدها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى توقعات الجهات المعنية كصندوق النقد الدولي من جهة أخرى. وهذه التوقعات محكومة بالوضع الداخلي كالحصار، والحواجز، والانقسام، وممارسات "إسرائيل" المعرقلة للنمو الاقتصادي، إضافة إلى توجهات السلطة نحو تصحيح الأداء الحكومي. وأما الوضع الخارجي فتحكمه الأحداث والتطورات والصراعات والتحالفات، عربياً وإقليمياً ودولياً. واتخذت هذه التوقعات مسارات ثلاثة، ارتكز الأول على فرضية بقاء الأوضاع الراهنة كما هي، وآخر متفائل من منطلق إمكانية حدوث تغيرات إيجابية نحو الأفضل، وأما الثالث فمتشائم تحسباً لأحداث نحو الأسوأ. "وتأتي هذه السيناريوهات في ظلّ غياب أفق سياسي واضح بشأن عملية السلام والمصالحة مما يخلق وضعاً اقتصادياً غير مستدام"[96].

ومحصلة ما سبق فإن توقعات الحكومة لأدائها هي كالآتي:

أ. حدوث نمو منخفض للناتج المحلي في حدود 3.5%، يترتب عليه نمو متدنٍ لمتوسط نصيب الفرد في حدود 1% فقط، مع فارق كبير بين الضفة والقطاع يعكس سوء توزيع الدخل، وزيادة غنى الأغنياء على حساب الفقراء.

ب. استمرار الاعتماد على الدَّين العام بشقيه الداخلي والخارجي، مع تراجع متأخرات الدَّين، في ظلّ التوجه نحو الالتزام بها.

ج. استمرار عجز الموازنة العامة للسلطة، مع استمرار اعتماد الأداء الحكومي في غزة على المساعدات الخارجية والاقتراض الداخلي، والتوجه نحو زيادة الإيرادات بمعدلات أعلى من زيادة النفقات.

د. تحسن محدود في مؤشرات القوى العاملة، وتراجع ضئيل في معدلات البطالة في ظلّ هوة كبيرة بين حالتي الضفة والقطاع.

هـ. سيستمر إسهام الأداء الزراعي والصناعي المحدود في الناتج المحلي، مع تحسن ضئيل في الأداء الصناعي.

و. حدوث تحسن في قيمة الصادرات، مع تقلص نسبي في نمو الواردات، يقود إلى تقلص محدود في الميزان التجاري[97].

وعليه، فإن تحسين الوضع الراهن للأداء الحكومي يظل رهناً بتحول هذه التوجهات لواقع عملي يتفق مع الطموحات الفلسطينية بدءاً بإنهاء الانقسام وإعادة تكييف الاقتصاد الفلسطيني، باتجاه إنهاء الاحتلال.

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت